

## الجبري: القيادة السياسية في الكويت حريصة على رفع مستوى التعاون مع اليونان

6



## تنفيذاً للمادة (25) من الدستور السويط يقترح إنشاء صندوق لتعويض المواطنين في الكوارث

قدم النائب ثامر السويط اقتراحاً برغبة لإنشاء صندوق خاص لتعويض المواطنين عن أي أضرار تلحق بهم جراء الكوارث الطبيعية. ونص الاقتراح على ما يلي: تعرضت البلاد بداية الأسبوع الأول من شهر نوفمبر لعام 2018 إلى هطول الأمطار بكثبات كبيرة، الأمر الذي أدى إلى إلحاق أضرار جسيمة بملكيات المواطنين في مختلف مناطق الكويت وتسبب في إتلاف أهم ضروريات الحياة لديهم، وهي المساكن الخاصة التي يقطنون بها وهم وأفراد عائلاتهم. ولما كان الدستور يحمل الدولة مسؤولية تعويض المواطنين عما لحق بهم من أضرار مادية للممتلكات وخسائر في الأرواح وذلك تبعاً لما أورده في المادة (25) من الدستور الكويتي على أن «تكفل الدولة تضامناً المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة» كان لزاماً على الحكومة إنشاء صندوق لتعويض المواطن الكويتي عن أي أضرار جراء الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والسيول والجفاف والحرائق وغيرها. لذا فإنني أقدم للاقتراح برغبة التالي: «إنشاء صندوق خاص لتعويض المواطنين الكويتيين عن أي أضرار تلحق بهم جراء الكوارث الطبيعية»

## دعا الحكومة الى سرعة تشكيل لجنة معنية بذلك خالد العتيبي يدعو إلى سرعة صرف تعويضات المتضررين من السيول

دعا النائب خالد العتيبي مجلس الوزراء إلى سرعة صرف التعويضات للمتضررين من السيول. وقال العتيبي في تصريح صحفي «يجب أن تسارع الحكومة بتشكيل لجنة التعويضات التي أشرت إليها في مقترحي الأسبوع الماضي وتستقبل المتضررين وتقف بجانبهم في مصيبتهم». وأضاف أن هناك أسراً محدودة الدخل غير قادرة على شراء اثاث أو ترميم منازل أو إصلاح ما أفسدته آثار السيول. وتمنى عدم الدخول في نفق تشكيل اللجان وتحديد الاختصاصات وإعادة دراسة الأمر من جديد بعد الوعد الأخيرة، معتبراً أن الوقت مهم جداً لمن يعاني من المتضررين.

وأضاف العتيبي أن المسكن والسيارة حالياً من أساسيات الحياة، وهناك من تصدع منزله وتلفت سيارته واثاث منزله. ودعا الحكومة إلى تدشين موقع الكتروني والاستفادة من التكنولوجيا لتسريع وتيرة التسجيل والتحقق من الأضرار ثم صرف التعويضات بشكل سريع. وطلب العتيبي بتوافر مقر لجنة التعويضات في المحافظات الست لمتابعة صرف التعويضات

## البايطين يقترح نقل جميع السفارات والقنصليات إلى منطقة مشرف

قدم النائب عبدالوهاب البايطين اقتراحاً برغبة بنقل جميع السفارات والقنصليات التابعة لها إلى منطقة مشرف الواقعة بمنطقة مشرف، وتوفير مقر مناسبة لها بمساحة كافية لخدمة المراجعين. وقال البايطين في مقابلة مقترحه: كثرت شكاوى المواطنين من انتشار مقر السفارات والقنصليات التابعة لها في المناطق السكنية وما تسببه من إرباك وإزعاج لقاطنيها خلال ساعات عملها وتوافد المراجعين لتخليص إجراءاتهم ومعاملاتهم، ما يستلزم نقلها إلى مقر أكثر ملاءمة أمنياً ودبلوماسياً نظراً لطبيعة الأعمال التي تقوم بها، لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي: نقل جميع السفارات والقنصليات التابعة لها إلى منطقة السفارات الواقعة بمنطقة مشرف، وتوفير مقر مناسبة لها بمساحات كافية لخدمة المراجعين.

## عسكري يطالب الحكومة بالاستجابة لمطالب مفتشي أمن المطار

طالب رئيس لجنة الداخلية والدفاع النائب عسكر العنزي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية إلى ضرورة الالتفات إلى مطالب مفتشي أمن المطار المستحقة موضحاً أن هؤلاء الرجال يحرسون بوابة المطار بكل إخلاص ومع ذلك علاوتهم وبدلاتهم متوقفة منذ أبريل الماضي مستغرياً عدم الاستجابة إلى ما يطالبون به رغم أنهم حملة بدموم وخريجو المعهد التجاري.

وقال العنزي في تصريح صحفي أنه من المستغرب ألا يتم صرف العلاوات والبدلات منذ أبريل الماضي لمفتشي أمن المطار رغم ما يبذلونه من جهد وعمل ذؤوب في حماية الأمن، لافتاً إلى أن هؤلاء هم رجال الداخلية الأوفياء الذين يسهرون على حماية الوطن وأمنه ومنع كل الشرور التي تدخل البلاد لزعزعة أمنه واستقراره وحماية شبابه من السموم الواردة من الخارج، وشدد عسكر على ضرورة صرف مستحقاتهم وعلاوتهم وبدلاتهم لمواجهة أعباء الحياة، مبيّناً أنهم يطالبون بحقهم لقاء تعيهم وجهدهم الجبار في حماية أمن المطار.



الرئيس مرزوق الغانم يصرح للصحافيين

جنيف اجتماعات مع بعض رؤساء البرلمانات والأعضاء في اللجنة التشريعية للاجتماع رؤساء البرلمانات مع الأمم المتحدة، وكل الأمور عليها نفاهم بين رؤساء البرلمانات التي رشت من قبل الجمعية العامة والذي سيتم في يوم واحد».

## تزكية الدمخي رئيساً للجنة والعتيبي مقمرا

# الدلال: الشعب الكويتي سيقوم المجلس من خلال عمل لجنة التحقيق في حوادث الأمطار

العقود في عدد من مناطق الدولة تتعلق بإنشاء طرق وجسور ومجاري صحية، إضافة إلى عدم قيام وزارة الأشغال بفحص الخلطة الخرسانية لدى المركز الحكومي وفق المعايير المعتمدة وعدم رضى الديوان برد الوزارة والإطلاع على الملاحظات والمخالفات التي أوردها ديوان المحاسبة في تقريره السنوي لعام 2017 \ 2018 بشأن وزارة الأشغال العامة وبالذات في الأمور الخاصة بعقود ومقاولات الطرق وصيانتها وشبكات الصرف الصحي. وأضاف الدلال مع النظر في ملاحظة الديوان للسنة المالية 2017 / 2018 بشأن استمرار تحمل مؤسسة الرعاية السكنية 147.402 دينار تكاليف أعمال نقل وتفريغ المخلفات السائلة وتذكر الدلال أنه تبين وجود القصور القائم في مقاولات البناء أو مقاولات أعمال الطرق والصرف الصحي ضعف النصوص القانونية في أعمال التعاقد والتاهيل للمتقدمين من المقاولين الرئيسيين أو مقاولي الباطن وفقاً لما نصت عليه مواد القانون رقم (49) لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة لدولة الكويت وبالإحصاء نصوص الباب الرابع من قانون المناقصات (المواد من 24 إلى 32) مما يتطلب مفعلة إعادة النظر في نصوص قانون المناقصات الذي يتيح تاهيل مقاولين غير مؤهلين لاستلام أعمال المقاوله بصورة أصلية وكذلك عدم جودة مقاولي الباطن وضعف كبير في أعمال الرقابة على كل من المقاولين الرئيسيين ومقاولي الباطن مما يتطلب معه التحقيق والبحث من لجنة التحقيق.

وأوضح الدلال الإطلاع لجنة التحقيق على الإحالات للفضاء والإجراءات القانونية المخدّرة من وزارة الأشغال العامة وهيئة الطرق وبلدية الكويت بشأن عدم قيام المقاولين بالالتزام بشروط التعاقدات وشتات تلك الإحالات، وهل يوجد مقاولين تم ادانتهم قضائياً واستمر العمل معهم في المقاولات المتعلقة بالطرق وشبكات الصرف الصحي معتمداً ما هي الإسسى التي قامت عليها تصريحات عدد من المسؤولين في كل من وزارة الأشغال العامة وهيئة الطرق باستعدادهم لموسم الأمطار في الأشهر السابقة لموسم الأمطار الأخيرة، وهل كانت تلك التصريحات مبنية على دراسات وتقييم لا.

وبين الدلال ويجب التحقيق في أسباب قيام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتوزيع البيوت والقوائم السكنية على المواطنين والسكن في مدينة صباح الاحمد قبل الإنتهاء من ربط شبكات الصرف الصحي بالشبكة العامة للصرف الصحي مع ما ساهم في حدوث الأضرار الأخيرة وهل اتخذت احتياطات أخرى لمعالجة عدم الربط، وهل يوجد مناطق



الدلال يصرح للصحافيين

على نتائج وأعمال لجنة التحقيق الفنية المشكلة من وزارة الأشغال العامة في عام 2014 بشأن التحقيق في شأن ظاهري تطاير الحمصي في الطرق وكذلك ادوار وزارة الأشغال في ذات الموضوع في عام 2016 والتي وعد الوزير حين ذاك بعدم تكرار المشكلة ومن هو المسؤول عن تنفيذ نتائج لجنة التحقيق بعد ذلك وحتى تاريخه مع أهمية الاستعانة بديوان المحاسبة.

وشدد الدلال على ضرورة الأخذ بملاحظات ديوان المحاسبة في تقريره السنوي 2015 \ 2016 بشأن عدم كفاءة عمليات تنفيذ صيانة الطرق بوزارة الأشغال وعدم استغلالها للاعتمادات المالية المرصودة لهذا الشأن مفضلاً الإطلاع على تقرير ديوان المحاسبة الصادر في عام 2017 الذي أعد خصيصاً بشأن تقييم كفاءة وفاعلية نظام الصيانة العامة للطرق بالدولة والذي أشار في الى عدم وجود برامج صيانة وقائية لأعمال الطرق وتقليدية النظم المتبعة في الصيانة والتي تعتمد على الجهود الشخصية للمقاول دون نظم واضحة للصيانة والوقاية والإطلاع أيضاً على التقرير السنوي لديوان المحاسبة لعام 2016 \ 2017 الخاص بوزارة الأشغال المتخذ التي شابت عدد من الاتفاقيات الخاصة المخطط الهيكلي للصرف الصحي بالدولة وكذلك المتخذ التي شابت عدد من

## أكد عمق الروابط التاريخية بين الكويت ومصر

# الغانم: النقد البناء لتصريحات الهاشم مقبول ويحترم.. لكن الإساءة إليها أمر مرفوض

ربيع سكر

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم عمق الروابط التاريخية بين دولة الكويت وجمهورية مصر العربية الشقيقة، مضيفاً أنها ستظل قوية ومتينة وراسخة على مستوى القيادة والبرلمان والحكومة والشعبين.

وأوضح الغانم أن الانتقادات التي وجهت إلى النائبة صفاء الهاشم مقبولة وتحترم لكن الإساءات التي تجاوزت حدود النقد المباح هذه الإساءات.

وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة اليوم: «لا أريد أن أعبء وأكرّم ما قلته سابقاً بخصوص العلاقة بين الكويت ومصر على مستوى القيادة والبرلمان والحكومة وعلى مستوى الشعبين الشقيقين».

وأشار الغانم: لقد تحدثت كثيراً في هذا الموضوع والمؤكد لا يحتاج إلى تأكيد بما يتعلق بعمق الروابط التاريخية بين الكويت ومصر».

وأوضح الغانم أن كل تصريح من أي شخص سواء كان برلمانياً أو غير برلمانياً فهو يعبر عن نفسه، مضيفاً «الأخت صفاء الهاشم كانت لها تصريحات تعبر عن وجهة نظرها وكانت هناك بعض الردود على وجهة نظرها، والردود وفق النقد المباح هذه مقبولة».

وقال الغانم أن بعض الردود خرجت عن حدود النقد المباح وخرجت

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم عمق الروابط التاريخية بين دولة الكويت وجمهورية مصر العربية الشقيقة، مضيفاً أنها ستظل قوية ومتينة وراسخة على مستوى القيادة والبرلمان والحكومة والشعبين.

وأوضح الغانم أن الانتقادات التي وجهت إلى النائبة صفاء الهاشم مقبولة وتحترم لكن الإساءات التي تجاوزت حدود النقد المباح هذه الإساءات.

وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة اليوم: «لا أريد أن أعبء وأكرّم ما قلته سابقاً بخصوص العلاقة بين الكويت ومصر على مستوى القيادة والبرلمان والحكومة وعلى مستوى الشعبين الشقيقين».

وأشار الغانم: لقد تحدثت كثيراً في هذا الموضوع والمؤكد لا يحتاج إلى تأكيد بما يتعلق بعمق الروابط التاريخية بين الكويت ومصر».

وأوضح الغانم أن كل تصريح من أي شخص سواء كان برلمانياً أو غير برلمانياً فهو يعبر عن نفسه، مضيفاً «الأخت صفاء الهاشم كانت لها تصريحات تعبر عن وجهة نظرها وكانت هناك بعض الردود على وجهة نظرها، والردود وفق النقد المباح هذه مقبولة».

وقال الغانم أن بعض الردود خرجت عن حدود النقد المباح وخرجت

ربيع سكر

عقدت لجنة التحقيق حول حادثة الأمطار اجتماعها الأول أمس لانتخاب الرئيس والمقرر حيث تمت تزكية النائب عادل الدمخي رئيساً لها والنائب خالد العتيبي مقمراً.

وأوضح الدمخي في تصريح صحفي بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة أن اللجنة ناقشت آلية الاجتماعات المقبلة، وتم الاتفاق على أن تجتمع مرتين بالأسبوع مع الجهات المختصة.

وبين أن اللجنة ستعمل بمقترح النائب خالد العتيبي في البدء بالمناطق الأكثر تضرراً مثل مدينة صباح الاحمد والفحيحيل.

وأفاد بأن اللجنة ستستدعي الأحد المقبل ديوان المحاسبة وجمعية المهندسين وستنظر التقارير التي كتبت عن حوادث الأمطار وتطاير الحمصي وضعف البنى التحتية والأخطاء في مرافق الخدمات، مبيّناً أن التحقيق سيتناول الاستعدادات التي سبقت الأمطار والإجراءات التي تمت خلال وبعد هطولها. وأكد أنه تم الاتفاق على إعداد تقرير يضع الحلول الوقائية للحوادث والكوارث حتى لا تتكرر مثل هذه الأخطاء بالمستقبل ويحدد المسؤوليات أيضاً بحيث تكون المسؤوليات واضحة ويحمل كل طرف خطاه.

وأكد أن اللجنة ستسعى إلى الأخذ بآراء الفنيين والمستشارين بشأن الحلول الأكثر تضرراً تكرار ما حدث وتضمينها في التوصيات التي سترفعها اللجنة إلى مجلس الأمة.

في السياق ذاته، قدم النائب محمد الدلال ورقة عمل للجنة التحقيق في الأمطار البرلمانية مضمناً إياها عدد من التساؤلات والملاحظات بشأن أزمة القصور في التعاطي مع ملف الأمطار.

وقال الدلال في مؤتمر صحفي في المسؤولية على لجنة التحقيق في الأمطار كبيرة لأن الشعب الكويتي سيقوم المجلس من خلال تعاطيه مع ملف

الأمطار خصوصاً أن هناك توقعات بأمطار غزيرة تتطلب التهيئة والاستعداد.

وذكر الدلال أنه من المهم أن تقوم اللجنة بالإطلاع على نتائج وأعمال لجنة التحقيق المشكلة من وزير

الأشغال العامة حين ذاك في مايو 2015 بشأن التحقيق لمعرفة الأسباب في عدم تصريف مياه

الأمطار، مع ضرورة معرفة أسباب تكرار المشكلة

ومن هو المسؤول عن تنفيذ نتائج لجنة التحقيق بعد ذلك وحتى تاريخه مع أهمية إطلاع لجنة

التحقيق على نتائج وأعمال لجنة التحقيق المشكلة من وزير الأشغال العامة حين ذاك في مارس 2017

بشأن التحقيق بان تداعيات عاصفة الأمطار حينها

برئاسة الفتوى والتشريع، مع ضرورة معرفة

أسباب تكرار المشكلة ومن هو المسؤول عن تنفيذ

نتائج لجنة التحقيق بعد ذلك وحتى تاريخه.

وأكد الدلال على ضرورة إطلاع لجنة التحقيق

## توافق نيابي - حكومي حول «التقاعد المبكر»

# «المالية»: دراسة إعفاء «المتوفي» من ديون القرض الإسكاني

ربيع سكر

الاجتماعية حتى يتم التوصل إلى توافق بشأن المقترح. وبخصوص المشروع بقانون لتنظيم التامين والإشراف والرقابة عليه فإن اللجنة ناقشته بحضور وزير التجارة والصناعة خالد الروضان ومطفي غرفة التجارة والمختصين بالتامين والاتحاد الكويتي لشركات التامين.

وتم تقديم مشروع القانون بشكل موسع ويحتوي على عدة مواد بحاجة إلى تعديل، ورات اللجنة أن الكويت تأخرت كثيراً في مجال التامين بالقياس بدول العالم وحتى دول الخليج. واللجنة

رأت حاجة المشروع إلى تعديلات توابك القوانين الاقتصادية الخاصة بالتامين وشركات التصنيف. والتقارير الصادرة من

صندوق النقد الدولي وشركات التصنيف وشركات التامين العالمية تضمنت تحفظات كثيرة على قانون التامين المعمول به حالياً والذي صدر في عام 1961.

وتسعى اللجنة بكل جهد لأن يرى القانون النور قريباً مواكبة المنظومة الاقتصادية، معلناً عن تشكيل فريق فني موسع من اللجنة المالية ووزارة التجارة واتحاد شركات التامين وغرفة التجارة للخروج بقانون متكامل.

وتنوع بين مشروعات بقوانين وتعديلات على قوانين اقتصادية لوكالة القوانين العالمية والإرتقاء بالكويت اقتصادياً.

وعن قانون التقاعد المبكر أكدت اللجنة أن هناك توافق نيابي - حكومي حول القانون وقد أخذ جهد كبير في دراسته في دور

الانتقاء السابق، والجهود مستمرة والعمل داخل اللجنة مستمر لساعات طويلة حتى يتم الإنتهاء منه قبل موعد الجلسة المقبلة، وهناك جهود لإقراره في تلك الجلسة والتي ستعقد في 27 نوفمبر

الجاري.



جانب من اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية